

أثر بعض متغيرات السياسة النقدية على ناتج القطاع الصناعي في العراق للمدة

*2024-2004

الباحث: احمد علي حماد حسين¹ أ.د. معتصم أحمد عبد المولى² أ.د. عمران عباس يوسف عبدالله³

omraneconomy1972@gmail.com abdelmawla2004@hotmail.com ahmed.ali.hammad87@gmail.com

جامعة الجزيرة- كلية الاقتصاد والتنمية الريفية- السودان^{1,2,3}

تاريخ الاستلام 2025/8/25 تاريخ القبول 2026/3/4 تاريخ النشر 2026/4/1

الملخص:

يهدف البحث الى توضيح طبيعة العلاقة بين بعض متغيرات السياسة النقدية وهي التضخم، سعر الصرف، على ناتج القطاع الصناعي في العراق للمدة (2024-2004)، معتمداً على النموذج القياسي المعروف بأنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لغرض معرفة اثر بعض متغيرات السياسة النقدية في العراق (التضخم، سعر الصرف) على ناتج القطاع الصناعي في العراق خلال مدة الدراسة. وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها وجود علاقة بين المتغيرات في الانموذج القياسي، اذا تبين وجود علاقة عكسية بين التضخم وناتج القطاع الصناعي في الاجل الطويل اذ ان ارتفاع معدل التضخم بمقدار حدة واحدة يؤدي الى تراجع ناتج القطاع الصناعي بمقدار (211852.4) وحدة. وتبين ايضاً وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وناتج القطاع الصناعي إذ ان زيادة معدل سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة ناتج القطاع الصناعي بمقدار (215167) وحدة وهذا يخالف منطوق النظرية الاقتصادية لأن ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة المحلية) تصبح الواردات اغلى بما في ذلك المواد الاولية الخام والمكائن والمعدات المستوردة للصناعة فتزداد تكاليف الانتاج الصناعي مما يؤدي ذلك الى انخفاض الطاقة الانتاجية للقطاع الصناعي سيما اذا كان معتمداً على مدخلات مستوردة.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، القطاع الصناعي العراقي، التضخم، سعر الصرف.

* البحث مستل من أطروحة دكتوراه.

The Impact of Some Monetary Policy Variables on the Output of the Industrial Sector in Iraq for the Period(2004-2024)

Researcher: Ahmed Ali Hammad Hussein¹

Prof. Dr. Moatasem Ahmed Abdel Moula²

Prof. Dr. Imran Abbas Yousif Abdullah³

University of Al-Jazeera- Faculty of Economics and Rural Development- Sudan^{1, 2, 3}

Abstract:

The research aims to clarify the nature of the relationship between some monetary policy variables, namely inflation and exchange rate, and the output of the industrial sector in Iraq for the period (2004-2024), relying on the well-known standard model of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to determine the effect of some monetary policy variables in Iraq (inflation, exchange rate) on the output of the industrial sector in Iraq during the study period. The research reached a set of conclusions, the most prominent of which is the existence of a relationship between the variables in the standard model. It was found that there is an inverse relationship between inflation and the output of the industrial sector in the long term, as an increase in the inflation rate by one unit leads to a decrease in the output of the industrial sector by (211,852.4) units. It was also found that there is a direct relationship between the exchange rate and the output of the industrial sector, as an increase in the exchange rate by one unit leads to an increase in the output of the industrial sector by (215,167) units. This contradicts the economic theory, because a rise in the exchange rate (depreciation of the local currency) makes imports more expensive, including raw materials, machinery, and equipment imported for industry, which increases industrial production costs, leading to a decrease in the productive capacity of the industrial sector, especially if it relies on imported inputs.

Keywords: Monetary policy, Iraqi industrial sector, Inflation, Exchange rate.

المقدمة

يعد القطاع الصناعي من أهم الأنشطة الاقتصادية الذي تعتمد عليه الدول في بناء وتنمية اقتصادها لما يمتلكه من الامكانيات الكبيرة لتطوير الواقع الاقتصادي والاجتماعي، اذ تؤدي عملية التصنيع في العراق الى تنمية وتعزيز التكامل الاقتصادي وفي تحقيق التنمية المستدامة فضلاً عن ارساء دعائم القاعدة الانتاجية التي تعمل على سد حاجات الاستهلاك المحلي واحلال الواردات، ويعمل على تحسين

الميزان التجاري من خلال نشاط التصدير ومن ثم تنوع قاعدة الاقتصاد الوطني كون العراق يعتمد بشكل رئيسي على قطاع النفط. اذ عانى الاقتصاد العراقي من تشوهات في الهيكل الانتاجي بعد اكتشاف النفط، اذ من المفترض ان تعمل عائدات تصدير النفط الخام من العملات الصعبة الى تطوير وتوسيع القاعدة الانتاجية في البلد وتصحيح التشوه في هذه الهيكلية وخلق التشابكات القطاعية بين نشاط القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وغيرها من القطاعات، الا أن القطاع الصناعي في العراق لايزال يعاني من الاهمال منذ العقود الماضية بسبب الظروف التي مر بها العراق من حروب ومتغيرات وحصار اقتصادي على الرغم من توفر الموارد الاقتصادية الكبيرة والمهمة التي يمكن ان تنهض بهذا القطاع الحيوي وتصحيح هيكل الانتاج في العراق وانعكاس ذلك على الموازنة العامة في العراق.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بوجود جملة من التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في العراق والتي جاءت نتيجة الاستراتيجيات غير المدروسة مع اختلال هيكله واعتماد على عائدات النفط الخام التي التهمت النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي مما نتج عنه محدودية مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي أثر على تحقيق الأهداف المخططة.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها، أن بعض متغيرات السياسة النقدية (التضخم، سعر الصرف) ترتبط بعلاقة معنوية مع ناتج القطاع الصناعي سواء كانت طردية أم عكسية تؤثر على نموه ونشاطه في العراق للمدة 2004-2024.

هدف البحث: يهدف البحث الى معرفة طبيعة العلاقة بين بعض متغيرات السياسة النقدية في العراق والمتمثلة في التضخم، سعر الصرف وناتج القطاع الصناعي في العراق خلال مدة الدراسة، واستخدام ادوات التحليل القياسي لمعرفة اثر هذه المتغيرات على ناتج القطاع الصناعي في العراق خلال مدة الدراسة.

أهمية البحث: أن للصناعة دور مهم وكبير في زيادة النشاط الاقتصادي، اذا تؤدي الصناعة الدور المهم في صناعة السلع والخدمات الاستهلاكية التي يحتاجها العراق وتصدير الفائض منها الى الخارج من خلال عمليات الصناعة الاستخراجية والتحويلية مما ينعكس بشكل كبير في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وتمويل الموازنة العامة في البلد، والقضاء على المشاكل المهمة منها مشكلة البطالة، والتقليل

من الاستيرادات وزيادة تدفق العملة الصعبة داخل البلد. لذلك تأتي اهمية هذا البحث من خلال اهمية تنمية وتطوير القطاع الصناعي في العراق.

منهجية البحث: اعتمد الباحثون على المنهج الاستقرائي باستخدام اسلوب التحليل الوصفي المستند على المعلومات النظرية المتوفرة من المصادر والكتب، واعتمد الباحثين على اسلوب التحليل القياسي الكمي المستند الى بيانات السلسلة الزمنية للمدة (2004 – 2024) من أجل تقدير الأنموذج القياسي المعتمد (ARDL)، فقد تم اللجوء الى استخدام البيانات الاحصائية المتوفرة لغرض الحصول على النتائج.

هيكلية البحث: من أجل الوصول إلى هدف البحث والتأكد من صحة الفرضيات التي اعتمدت على تحقيقها تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول الإطار النظري لبعض متغيرات السياسة النقدية والقطاع الصناعي في العراق، اما المبحث الثاني فقد جاء مبيناً تحليل العلاقة بين بعض متغيرات السياسة النقدية ونتاج القطاع الصناعي في العراق، فيما جاء المبحث الثالث موضحاً قياس وتقدير أثر متغيرات السياسة النقدية عينة البحث على ناتج القطاع الصناعي في العراق للمدة قيد الدراسة.

المبحث الاول: الاطار النظري لبعض متغيرات السياسة النقدية والقطاع الصناعي في العراق

أولاً: السياسة النقدية :

تعرف السياسة النقدية بأنها "الكيفية التي تدار بها النقود والمؤسسات النقدية في الدولة للتأثير في السيولة النقدية المتاحة من اجل ادارة الائتمان وتنظيمه وذلك بهدف تجنب حدوث الدورات التجارية، وتحقيق مستوى عال من النشاط الاقتصادي وتحقيق الاقتراب من حالة التوظيف الكامل وتجنب حالة التضخم او البطالة"⁽¹⁾. او انها " مجموعة الاجراءات والادوات والسياسات التي تنفذها السلطة النقدية في ادارة النظام النقدي للتحكم بعملية عرض النقد من اجل تحقيق اهداف اقتصادية متعلقة بالتأثير على الناتج والاسعار "⁽²⁾. وتعرف بانها مجموعة من القواعد والوسائل والاساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق اهداف اقتصادية معينة خلال فتره زمنية معينة من خلال السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي وادوات السياسة النقدية"⁽³⁾.

1- معدل التضخم :

يعرف التضخم أنه ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تخص شريحة كبيرة من المواطنين، فعلى المستوى الجزئي يؤثر هذا الارتفاع على القوة الشرائية للمواطنين ويضعف قدرتهم المادية على تلبية احتياجاتهم المعيشية. أما على المستوى الكلي، يؤدي التضخم الى التأثير على المعدلات المرتفعة من التضخم سلباً على مستويات الاستهلاك، والاستثمار، والصادرات، وعلى القوة الشرائية للعملة المحلية، ومن ثم على مجمل النشاط الاقتصادي في البلد بشكل عام، لهذه الاسباب تعتبر ظاهرة التضخم من بين أهم المشكلات الاقتصادية التي تشغل صانعي السياسات في البلدان الذين ينصب هدفهم على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وضرورة الحد من ظاهرة تفاقم التضخم وأثارها السلبية على كافة الانشطة الاقتصادية⁽⁴⁾.

2- معدل سعر الصرف :

يعرف سعر الصرف على أنه السعر الذي يتم عن طريقة تحويل العملة المحلية الى العملة الاجنبية ويمكن تعريفه على أنه عدد الوحدات من العملة المحلية من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الاجنبية، ويمكن تعريف سعر الصرف الاجنبي على أنه العدد المطلوب من وحدات النقد الاجنبي لشراء وحدة نقدية واحدة من العملة الوطنية اي تعتبر وحدة النقد الوطنية هي السلعة فاذا زاد الطلب عليها فهذ يعني ارتفاع سعرها اي ارتفاع قيمة العملة الوطنية⁽⁵⁾.

يعتبر سعر الصرف عنصراً أساسياً في العلاقات الاقتصادية بين الدول وجزءاً مهماً لعمل الوحدات الاقتصادية اليومية، ونتيجة لزيادة حجم التبادل التجاري الدولي ظهرت أهمية تنظيم التعامل بالصرف الاجنبي، وضرورة تحديد سعر صرف لكل عملة مقابل غيرها من العملات الاجنبية، والذي على أساسه يتم تحديد قيمة السلع الاجنبية بالعملة المحلية، فضلاً عن ذلك يعد سعر الصرف أداة مهمة واسباباً للسياسة الاقتصادية لكل دولة⁽⁶⁾.

ثانياً: القطاع الصناعي العراقي :

شهد القطاع الصناعي تراجعاً كبيراً في الانتاج بسبب عدم الاستقرار الامني والسياسي، والفساد المالي والاداري المنتشر في مؤسسات الدولة، ولم يكن القطاع الصناعي بمنأى عن التخلف الذي لحق بمختلف قطاعات الاقتصاد العراقي خلال الماضية التي سبقت احتلال العراق عام 2003 وقد ركزت

الحكومة العراقية على تطوير القطاع النفطي والذي تعرض لانتكاسات كبيرة بسبب التقلبات المستمرة في اسعار النفط العالمية، وعدم الاهتمام بقية القطاعات الاقتصادية مما ادى الى تشوه الهيكل الانتاجي في العراق والاعتماد بشكل كبير على القطاع النفطي اي عدم وجود توازن يهدف الى تنويع الهيكل الانتاجي في الاقتصاد العراقي، وبالأخص القطاع الصناعي الذي يعاني منذ القرن الماضي انخفاضاً وتدهوراً في الناتج الصناعي العراقي. اما بعد عام 2003 لم يكن الحال افضل من السابق اذا ازدادت معاناة هذا القطاع وتعرضه لعمليات السلب والنهب والتدمير التي رافقت عملية احتلال العراق، فضلاً عن احتلال العصابات الارهابية لعدد من محافظات العراق في عام 2014 اذا تعرضت العديد من المصانع والمعامل الى التدمير والتخريب بشكل شبة كامل، لذل فإن القطاع الصناعي يشكل حالياً عبئاً على الموازنة العامة للدولة بسبب ضعف الانتاجية الصناعية في العراق⁽⁷⁾. لذلك يجب تفعيل القطاع الصناعي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، لان الصناعة تعد دعامة اساسية من دعائم التطور الاقتصادية في البلد وكذلك تساهم الصناعة في بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي في زيادة الصادرات من السلع الوسيطة والنهائية، مما يؤدي الى معالجة بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي مما يساهم في نمو عدد من القطاعات الاقتصادية الأخرى⁽⁸⁾.

المبحث الثاني: تحليل تطور بعض متغيرات السياسة النقدية وناتج القطاع الصناعي في العراق

اولاً: تحليل تطور معدل التضخم على ناتج القطاع الصناعي في العراق للمدة (2004-2024):
يعد التضخم أحد العناصر المؤثرة المحددة للنمو الصناعي اذا ان الارتفاع في معدل التضخم يعكس بيئة غير مؤكدة وحالة ضعف وعدم استقرار اقتصادي داخل البلد، فالعلاقة عكسية وسلبية بين معدل التضخم الاقتصادي والنمو ناتج القطاع الصناعي، ويؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى ارتفاع الكلفة الإنتاجية نسبياً، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى للأسعار وهذا بدوره يسبب انخفاض معدل نشاط القطاع الصناعي وانكماشه، وبالتالي انحسار النشاط الاقتصادي، وانكماش الصناعات وبيع المنتجين الصناعيين للمنتجات الصناعية بأسعار منخفضة وهذا يؤدي إلى خفض معدلات الناتج الصناعي⁽⁹⁾.
ويوضح الجدول (1) والشكل (1) معدل التضخم السنوي ونسبة النمو للناتج الصناعي في العراق خلال مدة الدراسة.

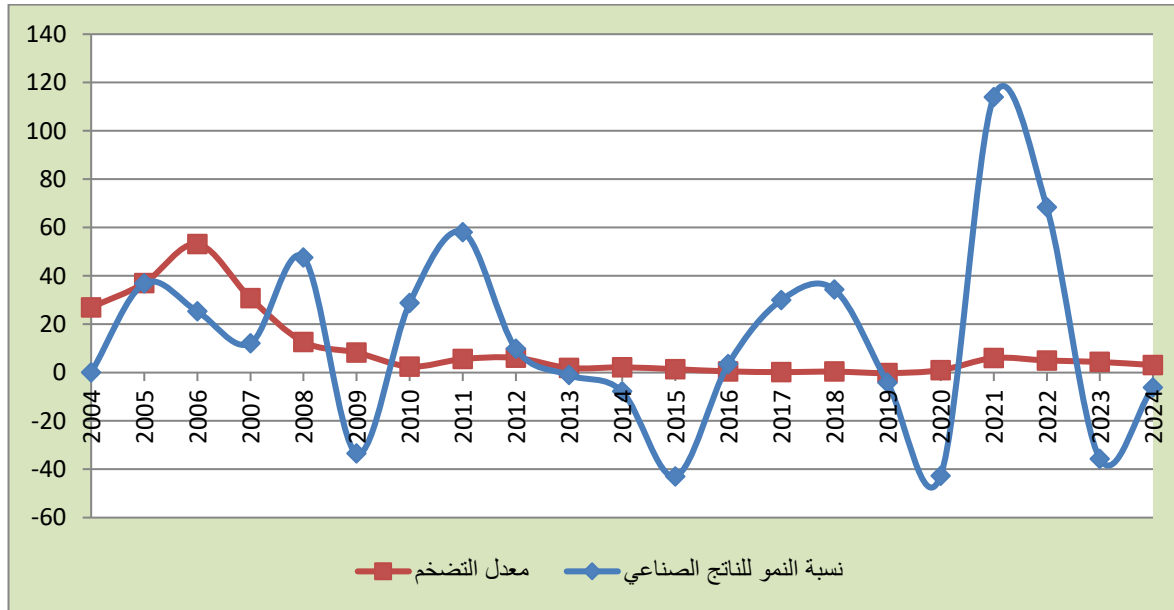
الجدول (1) معدل التضخم السنوي ونسبة النمو للنتاج الصناعي في العراق للمدة (2004-2024)

السنة	معدل التضخم	نسبة النمو للنتاج الصناعي
2004	27	—
2005	37	36.82
2006	53.2	29.25
2007	30.8	12.08
2008	12.7	47.59
2009	8.3	(33.48)
2010	2.5	28.80
2011	5.6	58.10
2012	6.1	9.84
2013	1.9	(1.05)
2014	2.2	(7.82)
2015	1.4	(42.93)
2016	0.5	3.45
2017	0.2	30.0
2018	0.4	34.3
2019	-0.2	(4.24)
2020	1	(42.7)
2021	6	114.0
2022	5	68.4
2023	4.4	(35.64)
2024	3.1	(6.13)

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على:

_ البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، النشرات الاحصائية السنوية للمدة (2004-2024)

_ الارقام بين الاقواس () تعني اشارة سالبة.



الشكل (1) معدل التضخم السنوي ونسبة نمو الناتج الصناعي في العراق للمدة (2004-2024)
المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (1) والشكل (1) ان هناك تذبذبا واضحا في معدلات التضخم وفي معدلات النمو السنوي للناتج الصناعي فبلغ معدل التضخم في بداية مدة الدراسة (27) في عام (2004) ثم ارتفع الى (37) في عام (2005) وبلغ معدل النمو السنوي للناتج الصناعي (36.82%) ثم انخفض معدل التضخم في عام (2011) ليبلغ (5.6) لترتفع نسبة النمو للناتج الصناعي في نفس العام لتبلغ (58.10%) ثم شهدت الاعوام (2015-2014) معدلات تضخم منخفضة بلغت (-2.2) ثم بلغت نسبة النمو للناتج الصناعي نسب سالبة بلغت (7.82%-42.93%) نتيجة سقوط بعض المحافظات العراقية بيد الجماعات الارهابية وتوقف المشاريع الصناعية فيها مما اثر سلبيا على الناتج الصناعي في تلك الاعوام ثم شهدت الاعوام (2018-2017) معدلات تضخم منخفضة ايضا بلغت (0.2-0.4) ثم ارتفع نمو الناتج الصناعي في تلك الاعوام ليبلغ (30%-34.3%) على التوالي نتيجة تحسن الوضع الامني والاقتصادي وعودة الحياة الى المناطق المحررة ثم بعد ذلك بلغت معدلات التضخم (0.2%-1.0%) في الاعوام (2020-2019) وهي معدلات منخفضة جدا من التضخم اما نسبة النمو الصناعي بلغت (3.84%-44.69%) وهي نسب نمو سالبة بسبب جائحة كورونا وما سببته من تأثيرات سيئة على جميع القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي ثم شهد عام (2021) ارتفاع معدل التضخم الى (6) وبلغ نسبة نمو الناتج الصناعي (114%) والسبب في ذلك تزايد الانتاج

المحلي على السلع الصناعي بسبب الاغلاق العالمي بسبب جائحة كورونا وارتفاع الاسعار عالمياً ثم بدا بالانخفاض التدريجي وصولاً الى معدلات (5، 4.4، 3.1) وبنسبة نمو للنتاج الصناعي بلغ (64.4%، -35.64%، -6.13%) على التوالي للاعوام (2022-2023-2024) (ثانياً: تحليل تطور معدل سعر الصرف على ناتج القطاع الصناعي في العراق للمدة (2004-2024):

تشير الادبيات الاقتصادية المتعلقة بنظام سعر الصرف له تأثير على الناتج الصناعي وفي حال تراجع أسعار صادرات دولة ما فإن ذلك يكون له تأثير على النمو الصناعي سواء كان نظام سعر الصرف ثابت أم معوم، وفي العراق ان انخفاض سعر الصادرات سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض العائد المتحقق من هذه الصادرات، الأمر الذي يؤدي إلى التراجع في القطاعات الاقتصادية ومنه القطاع الصناعي، وكذلك التراجع في العمالة المستخدمة بالنشاط الاقتصادي، لكون إيرادات العراق من العملة الأجنبية سوف تتخفف نتيجة انخفاض أسعار الصادرات، وبهذا فإن العملة الأجنبية ستكون قليلة مما يؤدي ذلك إلى انخفاض في قيمة العملة المحلية، وفي حال اعتماد العراق على نظام سعر صرف ثابت فإنه يتطلب من الدولة التدخل للحفاظ على سعر الصرف للعملة الوطنية من خلال البدء بشراء العملة الوطنية، مما يقلل من توفر هذه العملة لمنح التسهيلات والاستثمارات الصناعية الأمر الذي سوف ينعكس سلباً على النمو الصناعي، وفي حال اعتماد العراق لنظام سعر صرف مرن فإن الدولة غير ملتزمة بالتدخل لرفع أسعار الصرف وبالتالي سيؤدي عدم توفر العملة الأجنبية إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية الأمر الذي سوف يؤدي الى زيادة صادرات العراق وبالتالي زيادة في نمو القطاع الصناعي العراقي⁽¹⁰⁾. وسوف يتم توضيح اثر سعر صرف الدينار العراقي على الناتج الصناعي في العراق من خلال بيانات الجدول (2) والشكل (2).

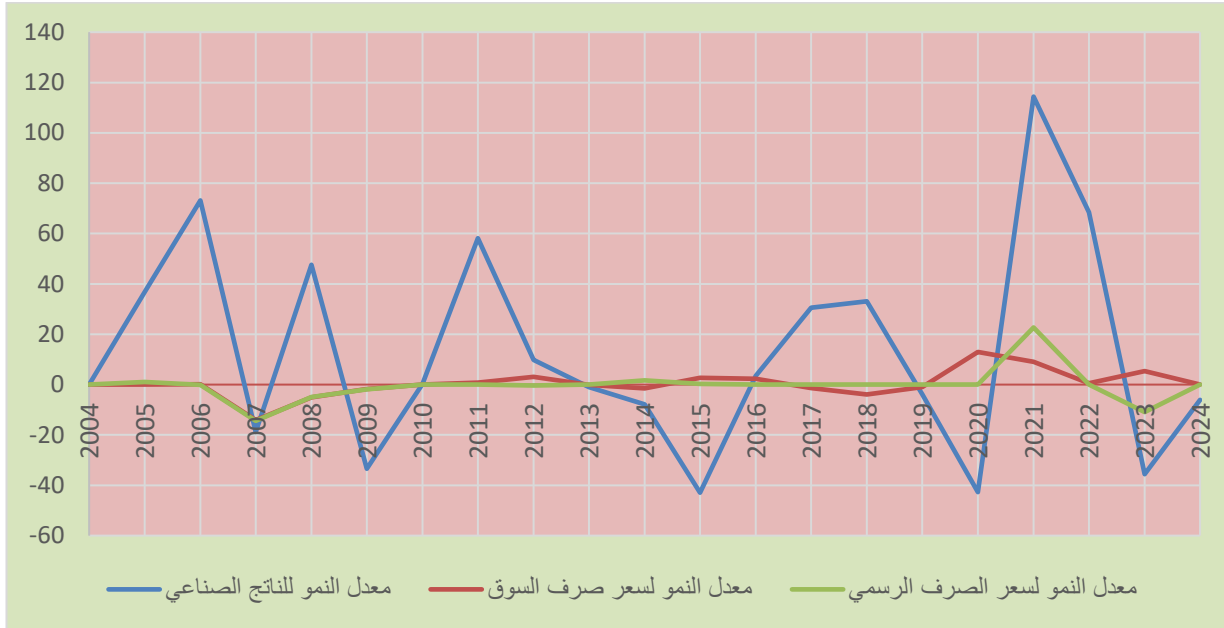
الجدول (2) معدلات سعر الصرف والنتائج الصناعي في العراق (2004-2024)

(6) معدل النمو للنتائج الصناعي %	(5) النتائج الصناعي	(4) معدل النمو لسعر السوق %	(3) سعر صرف السوق	(2) معدل النمو للسعر الرسمي %	(1) سعر الصرف الرسمي	السنة
—	31793674.4	—	1453	—	1453	2004
36.82	43500183.3	0.01	1472	1.10	1469	2005
73.09	75293857.7	0.20	1475	(0.14)	1467	2006
(18.86)	61092250.9	(14.10)	1267	(14.4)	1255	2007
47.59	90165374	(5.05)	1203	(4.9)	1193	2008
(33.48)	59975063.5	(1.75)	1182	(1.93)	1170	2009
0.29	77248634	0.00	1186	0.00	1170	2010
58.10	122132173.9	0.84	1196	0.00	1170	2011
9.84	134145123.5	3.09	1233	(0.34)	1166	2012
(1.05)	132731236.8	(0.08)	1232	0.00	1166	2013
(7.82)	122357215.9	(1.46)	1214	1.72	1186	2014
(42.93)	69825679.9	2.72	1247	0.34	1190	2015
3.45	72233333.5	2.25	1275	0.00	1190	2016
30.59	94331999.3	(1.33)	1258	0.00	1190	2017
33.09	125549647.6	(3.97)	1208	0.08	1190	2018
(3.84)	120734599.9	(0.99)	1196	0.00	1190	2019
(42.68)	69204267	12.96	1351	0.00	1190	2020
114.40	148131478	9.10	1474	22.69	1460	2021
68.40	249445996.5	0.54	1482	0	1460	2022
(35.64)	160518713.2	5.33	1561	(10.96)	1300	2023
(6.13)	150677958.6	0	1561	0	1300	2024

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على:

— البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للمدة (2004-2024).

— الارقام بين الاقواس () تعني اشارة سالبة.



الشكل (2) أثر معدلات سعر الصرف على الناتج الصناعي في العراق (2004-2024)

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

من خلال بيانات الجدول (2) والشكل (2) نلاحظ سعر الصرف الرسمي في بداية مدة الدراسة بلغ (1453) دينار للدولار الواحد وهي ذات المعدل في سوق صرف السوق الموازي إذ بلغ (1453) دينار للدولار في عام (2004) اما في عام (2005) بلغ سعر الصرف الرسمي (1469) دينار للدولار الواحد وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (1.10%) اما سعر صرف السوق في نفس العام بلغ (1472) دينار للدولار الواحد وايضا معدل نمو موجب بلغ (0.01%) فيما بلغت نسبة النمو للناتج الصناعي (36.82%) في عام (2005) أما في عام (2006) فقد بلغ سعر الصرف الرسمي (1467) دينار للدولار الواحد ونسبة نمو سالبة بلغت (0.14%) اما سعر صرف السوق في نفس العام بلغ (1475) دينار للدولار ونسبة نمو سنوي (0.20%) وهي نسبة موجبة اما نسبة النمو السنوي للناتج الصناعي في نفس العام بلغت بنحو (73.09%) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تقترض بأنه كلما انخفض سعر صرف العملة المحلية سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات في الداخل مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات ومن ثم زيادة الناتج الصناعي اما في الاعوام (2014-2015) شهد سعر الصرف الرسمي تذبذبا حيث بلغ (1186-1190) دينار للدولار ونسب نمو سنوية موجبة (0.32%-1.72%) وكذلك شهد سعر صرف السوق في ذات العامين تذبذبا

واضحاً حيث بلغ (1214-1247) دينار للدولار الواحد ونسبة نمو سنوي (2.72%-1.46%) أما نسبة النمو للناتج الصناعي فقد شهدت تذبذباً ثم انخفاضاً بمقدار (42.93%-7.82%) وهذا الانخفاض نتيجة الاحداث التي مر بها العراق المتمثلة بتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية للبلاد وبسيطرة الإرهاب على ثلث مساحة العراق والمضاربة في السوق الموازية وكذلك تهريب العملة إلى بعض دول الجوار أما في الاعوام (2019-2020) فقد استقر سعر الصرف الرسمي على (1190) دينار للدولار الواحد لكلا العاميين ونسبة النمو السنوي قد بلغت (0.00%-0.00%) اما سعر صرف السوق نلاحظ تذبذباً واضحاً في معدلاته فقد بلغ (1196-1351) دينار للدولار الواحد ونسبة النمو السنوي وصلت الى (12.96%-0.99%) ونلاحظ ان نسبة النمو للسعر الموازي انخفضت بنسبة (0.99%-) عما كانت عليه في السنة السابقة اما نسبة النمو السنوي للقطاع الصناعي فقد بلغت خلال هذين العاميين (42.68%-3.84%) وهي نسب سالبة والسبب وراء هذا الانخفاض جاء بسبب الازمة المزدوجة المتمثلة بجائحة كورونا وما سببته بتأثيرات كبيرة على مجمل الاقتصاد وكذلك انخفاض اسعار النفط، اما في الاعوام (2021-2022) فقد ارتفع سعر الصرف الى (1460) نتيجة الازمة المزدوجة التي مر بها الاقتصاد العراقي المتمثلة بانتشار جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط الخام من جانب اخر بات سعر الصرف السابق لا يتناسب مع التطورات الإقليمية وعملية الإصلاح الاقتصادي العراقي وبلغ نسبة النمو للقطاع الصناعي (114.40%، 68.40%) على التوالي، اما الاعوام (2023-2024) فقد انخفض سعر الصرف الرسمي في العراق الى (1300) دينار للدولار، اما بالنسبة لنمو الناتج الصناعي فقد بلغ (35.64%-، 6.13%-)، وبناء على ما سبق يمكن القول بان سعر الصرف في العراق أقرب الى ان يكون سعر صرف ثابتاً يجري رفعه او تخفيضه من حين الى اخر تبعاً لظروف الاقتصاد العراقي عبر نافذة بيع العملة في إطار هدف رئيس للسياسة النقدية وهو استهداف التضخم من خلال استخدام الاحتياطات الأجنبية المتوفرة لدى البنك المركزي العراقي والحفاظ على قيمة العملة المحلية⁽¹¹⁾.

المبحث الثالث: قياس وتقدير اثر بعض متغيرات السياسة النقدية على ناتج القطاع

الصناعي في العراق للمدة (2004-2024)

أولاً : تعريف المتغيرات : تضمن هذا البحث متغيرين اقتصادية مستقلة تمثلت في (X1) معدل التضخم و (X2) تمثل معدل سعر الصرف بينما كان المتغير التابع (Y) يمثل ناتج القطاع الصناعي.

ثانياً : نتائج اختبار الاستقرار (السكون) بحسب اختبار جذر الوحدة :

من أجل التأكد عن سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية بشكل ادق والكشف عن مشكلة جذر الوحدة وتحديد سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية هناك العديد من الاختبارات التي تستخدم لذلك ومن هذه الاختبارات هي اختبار ديكي فيلر الذي تم توظيفه في هذا البحث باعتباره من أكثر الاختبارات دقة وموثوقية في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية، لذلك يجب على السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث اجتياز هذا الاختبار لغرض تحديد النموذج المناسب في قياس وتقدير اثر بعض متغيرات السياسة النقدية على ناتج القطاع الصناعي في العراق للمدة (2004-2024) وبعد اجراء هذا الاختبار تم الحصول على النتائج الموضحة بالجدول (3).

الجدول (3) نتائج اختبار سكون السلسلة الزمنية حسب اختبار (df) عند المستوى والفرق الأول

Pp	سكون السلسلة الزمنية لمتغيرات البحث عند المستوى الأصلي			
	Variables	Y	X1	X2
With Constant	t-Statistic	-2.225683	-3.444002	-1.878732
	Prob.	0.2039	0.0029	0.334
	Result	no	***	No
	سكون السلسلة الزمنية لمتغيرات البحث عند الفرق الأول			
	Variables	d(Y)	d(X1)	d(X2)
With Constant	t-Statistic	-5.839033		-4.104115
	Prob.	0.0002		0.0057
	Result	***		***

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10)

- تدل العلامة (*) انها معنوية عند مستوى (10%)، وتعني العلامة (**) معنوية عند مستوى (5%)، وتعني العلامة (***) إنها معنوية عند مستوى (1%) على التوالي.

يتضح من نتائج الجدول (3) أن متغيرات البحث ليست جميعها مستقرة عند المستوى بالاستثناء بعض المتغيرات وحسب اختبار pp، وبما انه هناك متغيرات غير مستقرة بالمستوى الصفري، لذا أخذ الفرق الأول لها ويتضح أن جميع المتغيرات اصبحت مستقرة عند اخذ الفرق الأول للمتغيرات وحسب

اختبار pp ، وعند مستويات معنوية (1، 5، 10%)، إذ كانت القيمة المحتسبة لـ t أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (1%) مما يعني رفض فرضية العدم ($H_0: B=0$) وقبول الفرضية البديلة ($H_1: B \neq 0$) التي تؤكد خلو السلسلة الزمنية محل البحث من جذر الوحدة للسكون، وعلى هذا الأساس يفضل استعمال أسلوب الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة (ARDI) كون ان بيانات البحث قد استقرت عند الفرق الأول فضلاً عن أن عدد المشاهدات قليل.

ثالثاً: نتائج تقدير اثر بعض متغيرات السياسة النقدية على ناتج القطاع الصناعي في العراق للمدة (2004-2024)

1: اختبار التقدير الأولي لنموذج ناتج القطاع الصناعي (ARDL) المطور:

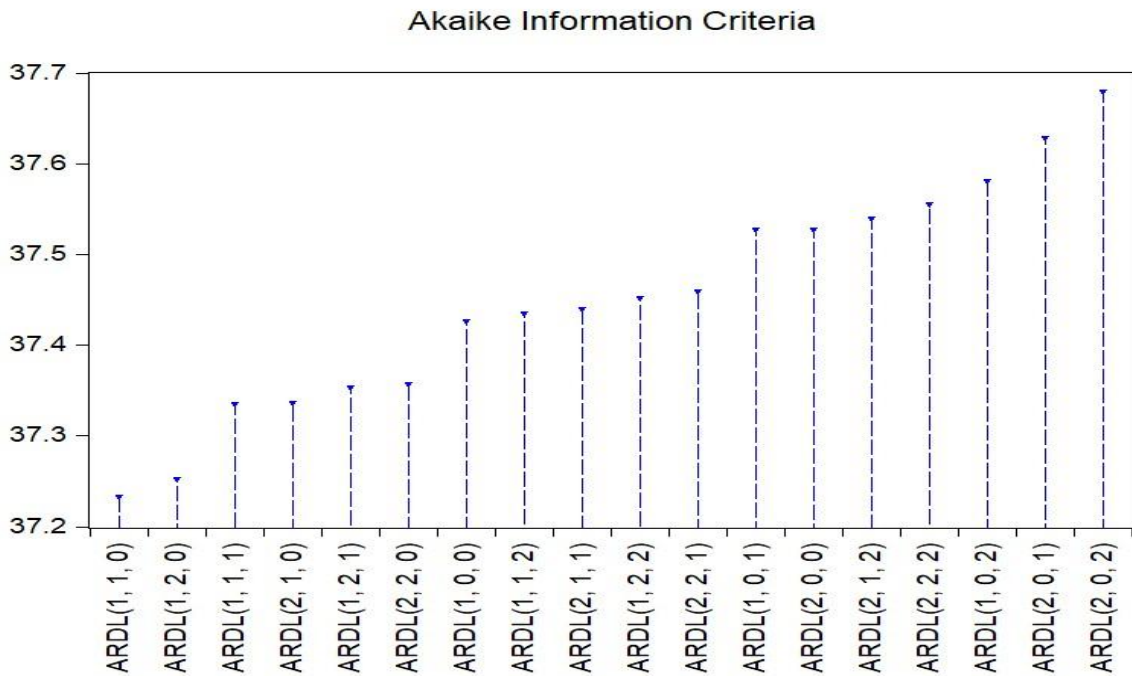
يعرض الجدول (4) نتائج اختبار التقدير الأولي لنموذج ناتج القطاع الصناعي (ARDL) الذي يوضح العلاقة بين المتغير التابع (ناتج القطاع الصناعي) والمتغيرات المستقلة (معدل التضخم ومعدل سعر الصرف) عينة البحث، إذ يتضح أن معامل التحديد (R^2) بلغ (0.78) وهذه القيمة تعطي قوة تفسيرية عالية للنموذج القياسي المدروس أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (78%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع وان نسبة (22%) الباقية تمثل تأثير متغيرات أخرى لم تضمن في النموذج وبلغت قيمة اختبار (F) (13.818) وهي تشير إلى أن النموذج المستخدم معنوي في تقدير معلمات الأجلين القصير الطويل، وأن الرتبة المثلى للنموذج القياسي الذي تم اختياره وفق لمنهجية (ARDL) هي (2، 1، 3) استناداً لمعايير اختبارات فترة الإبطاء المثلى (AIC، BIC، HQ) إذ تم اختيار فترة الإبطاء حسب معيار (AIC) كونها تمثل أقل قيمة مستخدمة لهذا المعيار والشكل البياني (3) يوضح فترات الإبطاء المثلى لانموذج (ARDL) وفقاً لمعيار (AIC) وكالاتي:

الجدول (4) نتائج التقدير الأولي لنموذج ناتج القطاع الصناعي (ARDL) المطور

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	0.192785	0.149853	1.286496	0.0000
X1	1571201	955206.2	1.644881	0.1208
X1(-1)	1742211-	754715.3	2.308435-	0.0356
X2	173686.0	40994.75	4.236787	0.0007
C	58405912	50910789	1.147221	0.2693

R-squared	0.786553	Mean dependent var	1.08E+08
Adjusted R-squared	0.729634	S.D. dependent var	49000817
S.E. of regression	25478821	Akaike info criterion	37.15691
Sum squared resid	9.74E+15	Schwarz criterion	37.40584
Log likelihood	366.5691	Hannan-Quinn criter.	37.20551
F-statistic	13.81878	Durbin-Watson stat	1.680653
Prob(F-statistic)	0.000064		

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).



الشكل (3) : فترات الابطاء المثلى لانموذج (ARDL) وفقاً لمعيار (AIC)

المصدر: اعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

2: نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات (للتكامل المشترك) : من أجل اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (معدل التضخم ومعدل سعر الصرف) وبين المتغير التابع المتمثل في ناتج القطاع الصناعي، وذلك باستخدام احصاءة (F) من خلال اختبار الحدود ويعرض الجدول (5) نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج المقدر باستخدام اختبار الحدود وفق منهجية (ARDL).

الجدول (5) نتائج اختبار التكامل المشترك لأنموذج ناتج القطاع الصناعي (ARDL) وفق اختبار الحدود

Test Statistic	Value	K
F-statistic	10.13198	2
Critical Value Bounds		
Significance	Lower Bound	Upper Bound
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.50%	3.55	4.38
1%	4.13	5

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews10).

اتضح أن قيمة إحصاءة (F) المحتسبة بلغت (10.131) وهي اعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%) وهذا يعني رفض فرضية العدم (H0) القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات البحث، ونقبل الفرضية البديلة (H1) القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات خلال مدة محل البحث، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات التفسيرية (معدل التضخم ومعدل سعر الصرف) نحو المتغير التابع (ناتج القطاع الصناعي). مما يؤكد صحة فرضية البحث، الأمر الذي يتطلب تقدير الاستجابة قصيرة وطويلة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ ((-1)CointEq).

3 : نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

بعد إجراء اختبار الحدود (Bound Test) والتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغيرات المستقلة (معدل التضخم ومعدل سعر الصرف) والمتغير التابع (ناتج القطاع الصناعي)، وهذا يدل على اجتياز النموذج لاختبارات إضافية تتعلق بتقدير معلمات الأجلين القصير والطويل، إضافة إلى معلمة تصحيح الخطأ، وتشير النتائج في الجدول (6) إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع وهذا ما اكدته معلمة تصحيح الخطأ البالغة (-0.080) وبقية احتمالية بلغت (prob=0.0309)، هذا يعني ان معلمة تصحيح الخطأ حققت شرط السالبة والمعنوية الاحصائية، وبما أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية فهذا يعني سرعة التكيف بين الأجلين القصير والطويل أي أن (0.080) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً خلال وحدة الزمن (السنة) لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، وتُظهر هذه النتيجة أن الأجل

الطويل يستجيب بشكل أكبر للتغيرات في بعض مؤشرات السياسة النقدية ما يجعل من معلمة تصحيح الخطأ ذات دلالة إحصائية في تفسير نموذج ناتج القطاع الصناعي الحالي.

الجدول (6) نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ لنموذج

(ARDL) لناتج القطاع الصناعي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	-0.807215	0.149853	-5.386718	0.0001
D(X1)	-171010.5	586459.1	-0.291598	0.7746
D(X2)	1571201	955206.2	1.644881	0.1208
CointEq(-1)	-0.0807	0.0364	-2.2139	0.0309
EC = GDPMU - (-211852.4463*INDECATOR_COVER_TRADITIONAL + 215167.0001*INDECATORRCIND + 72354841.7055				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-211852.4	712537.1	-0.297321	0.0703
X2	215167.	57609.35	3.734932	0.0020
C	72354842	56759520	1.274761	0.2218

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews10).

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (6) والخاصة بقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل سعر الصرف كمتغيرات مستقلة وبين ناتج القطاع الصناعي كمتغير تابع في العراق للمدة (2004-2024) ووفقاً لنموذج (ARDL) وكالاتي:

1- يشير معامل (X1) إلى وجود أثر عكسي ومعنوي بين معدل التضخم وناتج القطاع الصناعي في الأجل الطويل إذ ان ارتفاع معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تراجع ناتج القطاع الصناعي بمقدار (-211852.4) وحدة، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية لان ارتفاع معدل التضخم (أي ارتفاع المستوى العام للأسعار) فإن تكاليف الإنتاج الصناعي (كالطاقة، المواد الخام، الأجور) ترتفع مما يؤدي إلى انخفاض هامش الربح الصناعي وتراجع في الاستثمار الصناعي وضعف في الطلب على المنتجات الصناعية بسبب ارتفاع الأسعار وبالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض ناتج القطاع الصناعي.

2- يشير معامل (X2) إلى وجود أثر طردي ومعنوي بين معدل سعر الصرف وناتج القطاع الصناعي في العراق إذ ان ارتفاع معدل سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة ناتج القطاع

الصناعي بمقدار (215167) وحدة، وهذا يخالف منطوق النظرية الاقتصادية لأن ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة المحلية) تصبح الواردات أعلى بما في ذلك المواد الخام والمكائن المستوردة للصناعة فترتفع تكاليف الانتاج الصناعي مما يؤدي الى انخفاض القدرة الانتاجية للقطاع الصناعي سيما اذا كان معتمداً على مدخلات مستوردة.

رابعاً: تقييم جودة النموذج من الناحية القياسية

بعد تقدير معالم النموذج القياسي للعلاقة قصيرة وطويلة الأجل وبعد تأكيد جودة الانموذج القياسي المستعمل في قياس بعض مؤشرات السياسة النقدية وانعكاسها على ناتج القطاع الصناعي في العراق وخلوة من جميع المشاكل القياسية الأمر الذي يدعو إلى إجراء الاختبارات التشخيصية وكالاتي :

1. اختبار الارتباط الذاتي واختبار ثبات التجانس للتباين لنموذج ناتج القطاع الصناعي

يتضح من الجدول (7) الذي يبين نتائج اختبار الارتباط الذاتي استناداً إلى اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي (BGLM) الذي يعد الاختبار الأنسب في الكشف عن وجود الارتباط الذاتي بين بيانات سلسلة المتغير العشوائي يظهر الاختبار أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي كون أن القيمة الاحتمالية المصاحبة لكل من اختبار (F) ومربع كاي كانت أكبر من مستوى دلالة (5%)، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصاءة (F) (0.5668) وكانت القيمة الاحتمالية لإحصاءة مربع كاي (0.5085) وهذا يعني قبول فرضية عدم القائلة بخلو الأنموذج المقدر (ناتج القطاع الصناعي) من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي.

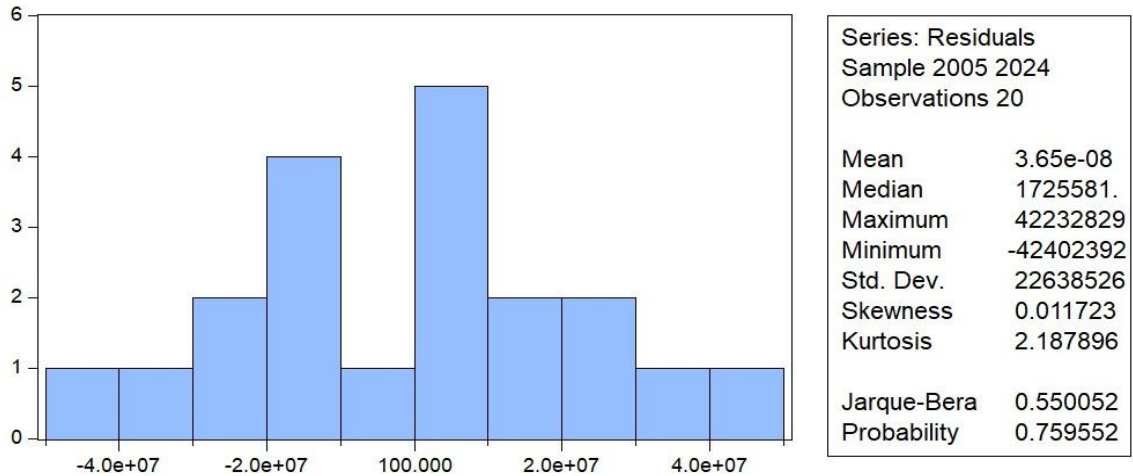
كذلك يلاحظ من الجدول (7) الذي يبين نتائج اختبار ثبات تجانس التباين أن انموذج ناتج القطاع الصناعي لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين كون قيمة إحصاءة (F) المحتسبة بلغت (0.341175) عند مستوى احتمال (0.7163) وهذا يعني قبول فرضية عدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في الأنموذج المقدر محل البحث.

الجدول (7) نتائج اختبار الارتباط الذاتي (LM) وعدم تجانس التباين (ARCH) لنموذج ناتج القطاع الصناعي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.256143	Prob. F(2, 54)	0.7778
Obs*R-squared	0.758252	Prob. Chi-Square(2)	0.6845
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.341175	Prob. F(1, 26)	0.7163
Obs*R-squared	0.783194	Prob. Chi-Square(1)	0.6760

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews10).

2. اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) للأخطاء العشوائية : يظهر الشكل (4) أن الأخطاء العشوائية للنموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي كون أن قيمة اختبار (JB) بلغت (0.550) وبقية احتمالية بلغت (0.759) الأمر الذي يؤكد إمكانية قبول فرضية عدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً.



الشكل (4) اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) لبواقي الأنموذج المقدر لناتج القطاع الصناعي المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews10).

3. اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي (Ramsey RESET Test): الجدول (8) يبين اختبار مدى صحة الشكل الدالي للنموذج المقدر أذ يتضح أن إحصاءة (F) المحسوبة بلغت

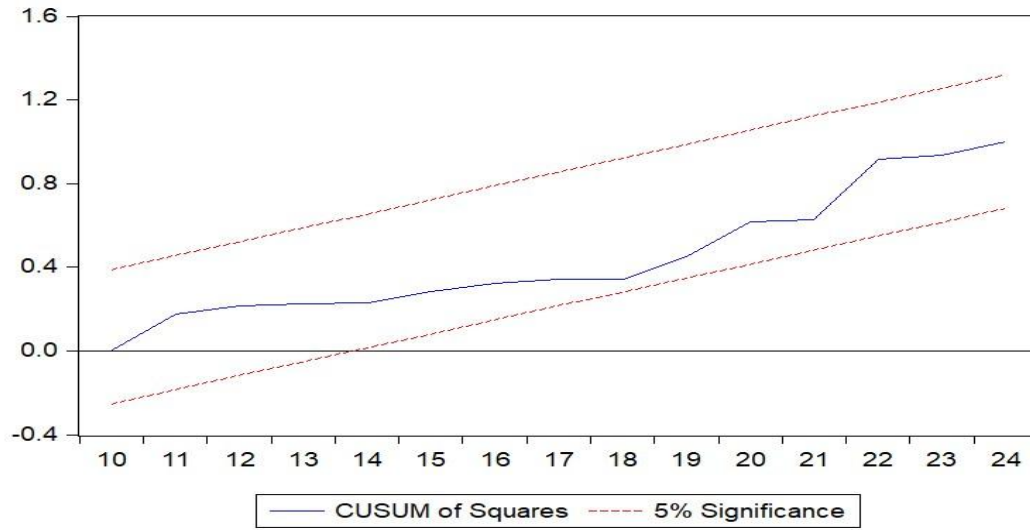
(1.9626) وبقية احتمالية (0.9344)، إضافة إلى أن إحصاءة (t) المحسوبة بلغت (0.0826) وبقية احتمالية (0.1800) إذ كانتا تزيد عن مستوى دلالة (5%) هذا يعني قبول فرضية عدم القائلة بصحة الشكل الدالي المستخدم في الأنموذج المقدر (ناتج القطاع الصناعي).

الجدول (8) اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي لإنموذج ناتج القطاع الصناعي

Ramsey RESET Test Equation: UNTITLED Omitted Variables: Squares of fitted values			
Test	Value	Df	Probability
F-statistic	0.082675	2,13	0.1800
F-statistic	1.962626	55)، (1	0.9344

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews10).

4: نتائج اختبار السكون الهيكلي لنموذج (ARDL) المقدر (ناتج القطاع الصناعي) : للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في تقدير انموذج (ناتج القطاع الصناعي) من التغيرات الهيكلية ومدى استقرار وانسجام معاملات الأجل الطويل مع معاملات الأجل القصير المقدر، لذا تم استعمال اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (Cusum) ووفقاً لهذه الاختبار يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدر لنموذج (ARDL) إذا كان الرسم البياني الاختبار (CUSUM) يقع داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى (5%)، وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن جميع المعاملات المقدر هي مستقرة هيكلياً وكما موضح في الشكل (5).



الشكل (5) اختبار السكون الهيكلي لمعاملات انموذج (ARDL) لنتائج القطاع الصناعي
المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews10).

يتضح من الشكل (5) أن الخط البياني لاختبار (CUSUM) كان الخط البياني داخل الحدود الحرجة الحد الأعلى والحد الأدنى عند مستوى معنوية (5%) ويتغير حول القيمة الصفرية (الصفير) ويستخلص من هذا الاختبار أن هناك استقراراً وانسجاماً في تقديرات الأنموذج بين نتائج الأجلين القصير والطويل لنموذج (ARDL) لنموذج ناتج القطاع الصناعي في العراق خلال مدة البحث.

الخاتمة الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

1- يتضح إن التضخم (X1) له أثر معنوي ويرتبط بعلاقة عكسية مع الناتج الصناعي المحلي في الأجل الطويل، إذ ان ارتفاع معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تراجع ناتج القطاع الصناعي بمقدار (-211852.4) وحدة وهذه النتيجة مطابقة لفرضية الدراسة لان ارتفاع التضخم يؤدي الى تآكل القدرة التنافسية للمنتج الصناعي فيصبح الناتج الصناعي المحلي مرتفع السعر ويصبح المنتج الصناعي المستورد أرخص نسبياً.

2- تبين أن سعر الصرف (X2) له أثر معنوي وأنه يرتبط بعلاقة طردية مع الناتج الصناعي المحلي في الأجل الطويل، إذ ان ارتفاع معدل سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة ناتج

- القطاع الصناعي بمقدار (215167) وحدة، هذه العلاقة مطابقة للنظرية الاقتصادية، لان زيادة سعر الصرف تعني خفض قيمة العملة وبالتالي يكون حافز لزيادة الإنتاج والتوجه للصادرات وخفض حجم الاستيرادات الصناعية لأنها سوف تصبح مرتفعة السعر .
- 3- علاقة التكامل المشترك، هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (معدل التضخم ومعدل سعر الصرف) والمتغير التابع (ناتج القطاع الصناعي).
- 4- تأثير الأحداث السياسية والاقتصادية في العراق بعد عام 2003، مثل سيطرة الإرهاب على بعض المحافظات وجائحة كورونا، كان لها تأثير سلبي على الناتج الصناعي.

التوصيات:

1. ضرورة عمل الدولة على وضع خطط وإعداد برامج من أجل تطوير الصناعة واعادة اعمار المصانع والشركات الصناعية التي تعرضت الى النهب والتخريب والمصانع التي تعاني من اندثار موجوداتها بسبب التقادم التكنولوجي.
2. على الحكومة العراقية ان تعمل على تعزيز الاستثمارات الصناعية وتوفير التسهيلات اللازمة لتشجيع نمو القطاع الصناعي.
3. التأكيد على تنوع الاقتصاد العراقي لتقليل الاعتماد على النفط وتعزيز القطاعات الاقتصادية الأخرى، بما في ذلك القطاع الصناعي لتوفير فرص العمل والوظائف وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية وتنوع مصادر الدخل وإقامة ركائز اقتصاد حقيقية مكونة من قاعدة انتاجية ومالية وخدمية.
4. اتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لضمان استقرار سعر الصرف والسيطرة على معدل التضخم وتحسين مستوى الأسعار لتعزيز نشاط الناتج الصناعي في العراق.

الهوامش

- (1) الخصاونة، صالح فواز محمد، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، ردمك، عمان الأردن، 2000، ص 241.
- (2) الافندي، محمد احمد الافندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، الامين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2013، ص 256.
- (3) عبد الحميد، عبد المطلب، السياسات الاقتصادية، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 90.

- (4) طه، رانيا الشيخ، التضخم، اسبابه وسبل معالجته، الطبعة الثالثة، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة- ابو ظبي، 2021، ص 4.
- (5) محمود، مهند سعود عزيز، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الانكشاف الصناعي تجارب دول مختارة مع امكانية الافادة منها في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2025، ص16.
- (6) حميد، منذر عليوي ولورنس يحيى صالح، تحليل فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على القطاع الصناعي في العراق للفترة (2004-2020)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (18)، العدد (58)، 2022، ص 254.
- (7) حميد، ولورنس، مصدر سابق، ص 254.
- (8) حمزه، حسام عايد صفوك، دور الصادرات الصناعية في معالجة الاختلالات الهيكلية (تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2023، ص 1.
- (9) نجيب، شيماء محمد، اثر محددات النمو الصناعي في كفاءة الاداء الاقتصادي لعدد من الدول للمدة 1990-2005، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد (111)، 2011، 106.
- (10) محمد، عثمان عواد، اثر بعض محددات النمو الصناعي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2017)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2019، ص 62.
- (11) الجبوري، سيف نهاد سالم، تحليل تقلبات الإيرادات النفطية وانعكاساتها في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق، اطروحة دكتوراة (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2025، ص 94.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب العربية

- 1- الافندي، محمد احمد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، الامين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2013.
- 2- الخصاونة، صالح فواز محمد، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، ردمك، عمان الأردن، 2000.
- 3- طه، رانيا الشيخ، التضخم، اسبابه، وسبل معالجته، الطبعة الثالثة، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة- ابو ظبي، 2021.
- 4- عبد الحميد، عبد المطلب، السياسات الاقتصادية، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

ثانيا: الرسائل والأطاريح:

1- الجبوري، سيف نهاد سالم، تحليل تقلبات الإيرادات النفطية وانعكاساتها في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق، اطروحة دكتوراة (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2025.

2- حمزة، حسام عايد صفوك، دور الصادرات الصناعية في معالجة الاختلالات الهيكلية (تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2023.

3- محمد، عثمان عواد، اثر بعض محددات النمو الصناعي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2017)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2019.

4- محمود، مهدي سعود عزيز، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الانكشاف الصناعي تجارب دول مختارة مع امكانية الافادة منها في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2025.

ثالثا: البحوث والدراسات.

1- حميد، منذر عليوي ولورنس يحيى صالح، تحليل فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على القطاع الصناعي في العراق للفترة (2004-2020)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (18) العدد (58)، 2022.

2- نجيب، شيماء محمد، اثر محددات النمو الصناعي في كفاءة الاداء الاقتصادي لعدد من الدول للمدة 1990-2005، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد (111)، 2011.

رابعا- النشرات والتقارير:

1- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، النشرات الاحصائية السنوية للمدة (2004-2024).

2- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرات السنوية للمدة (2004-2024).